

التحديث السياسي للنظام السلطوي في الجزائر وتحد الربيع العربي والحراك الشعبي

The political modernization of the authoritarian regime in Algeria and the challenge of the Arab Spring and the popular movement

ط.د منير عزيز، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية azib.monir@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2023/06/10

تاريخ القبول: 2023/05/11

تاريخ الاستلام: 2022/03/06

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن مدى تكيف النظام السياسي الجزائري مع التحولات الديمقراطية منذ أن شرع بالتحديث السياسي تأسيساً بالنماذج الغربية الديمقراطية نتيجة للمطالب الداخلية التي حملها المجتمع جراء الانهيار الاقتصادي واحتكار الحقل السياسي من قبل أقلية، إضافة إلى الإكراه الخارجي من قبل المعسكر الغربي ومؤسساته المالية، وبالتالي كان على النظام السياسي الجزائري تجاوز السلطوية، بدأ بالدستور سنة 1989 الذي أخرج التناقضات التي تحولت من صراع سياسي إلى حرب أهلية. اكتفت الدولة بالجانب المؤسسي وتكيف العملية السياسية بالطابع السلطوي حتى بداية الربيع العربي سنة 2011؛ أعلن النظام السياسي الجزائري حزمة من الإصلاحات السياسية وهي خطوة لم تعكس مستوى نظام سياسي حديث قادر على إدارة أزماته والاستجابة للمطالب الشعبية عبر مؤسساته السياسية.

تصنيف **jel**: XN1، XN2.

الكلمات المفتاحية: التحديث السياسي، النظام السياسي، السلطوية، الانتقال الديمقراطي، الانتخابات.

Abstract : Algeria started on political modernization based on Western democratic models as a result of the internal demands carried by society as a result of the economic collapse and the monopoly of the political field by a minority, in addition to external constraints by the Western camp and its financial institutions, and therefore the Algerian political system had to overcome authoritarianism, starting with the constitution in 1989, which brought out the contradictions that turned from a political conflict into a civil war. Until the beginning of the Arab Spring in 2011, the Algerian political system adduced a pack of political reforms, a step that didn't reflect the level of political eligibility to managing his crises and responding to popular demands through its political institutions.

Keywords: Political Modernization; Political System; Authoritarianism; Democratic Transition; The Elections.

Jel classification Code : XN1, XN2

* المرسل: ط.د عزيز منير

مقدمة:

شهدت الجزائر صراعات وأزمات سياسية قوية بدأت بما يعرف أزمة صائفة 1962، التي كشفت حجم الاختلاف في الرؤى والتصورات بين السياسيين وحرس الحدود حول طبيعة الحكم في الجزائر، وبعد ما سمي **بالتصحيح الثوري** في 1965 استقرت الرؤية على نموذج الحزب الواحد وإلغاء العمل بدستور 1963، وبدأت مسيرة بناء المؤسسات وفق هذا المنهج السوفيتي إلى غاية عام 1988، أين واجه النظام أعنف مظاهرات تتجاوز مطالب الإصلاح أو تغيير النظام بل تناولت كيان الدولة برمته، سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وإيديولوجيا؛ ومن هذا التاريخ بدأت مظاهر التحديث السياسي في الجزائر بلهزة المجال العام تشمل الانفتاح في المجال السياسي والاقتصادي المقيد تمهيدا لترسيخ القواعد الجديدة للمنافسة السياسية بتبني دستور عام 1989 والانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية.

واجهت عملية التحديث عراقيل وتحديات أدخلت الجزائر في دوامة الحرب الأهلية التي أخرت الجزائر عقد من الزمن المرحلة الانتقالية، عدا الشق البنيوي المتعلق بمؤسسات الحكم والمجتمع المدني، ليستأنف مسار التحديث السياسي بعد نهاية الأزمة الوطنية، وهو المسار الذي أثار الكثير من الانتقادات خاصة بعد جمود مخرجات العملية السياسية، ما بعث الريبة والشك حول المرحلة الانتقالية وطبيعة الإصلاحات السياسية، وتبلورت الردود حتى انسأقت مع موجة الربيع العربي على شكل احتجاجات ومظاهرات تعامل النظام السياسي الجزائري بحكمة محافظا على استقراره عكس الأنظمة العربية الأخرى التي قابلت المطالب بالعنف وأدى إلى اهتزاز النظم وخلع الرئيس ثم النزول إلى رغبة المطالب الشعبية كتونس ومصر أو الدخول في حرب أهلية كما في سوريا وليبيا أو النتائج مجتمعة كما في حالة اليمن.

بناء على ما سبق ذكره تبلور لدينا الإشكالية التالية؛ " أثر التحديث السياسي لمؤسسات الحكم في النظام السلطوي الجزائري على استمراريته أمام تحذ الربيع العربي والحراك الشعبي؟ "

للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، سنحاول التعرض للأسئلة الفرعية الآتية:

- ما طبيعة التحول السياسي في الجزائر للانفتاح والتعددية؟
- ما هي طبيعة المطالب السياسية للشارع الجزائري إصلاحية أم راديكالية؟
- ما هي إستراتيجية النظام السياسي الجزائري في مواجهة المطالب السياسية للحفاظ على استمرارية بنيته الإجرائية والمؤسسية؟
- للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية التي تلتها لابد من طرح البناء الفرضي التالي:
- التحديث السياسي في الجزائر ينطلق من نموذج أسبقية تحديث المجتمع من خلال الانفتاح اقتصادي وتوجيه التحديث السياسي ما يبرر الانتقال التدريجي الطويل الأمد.
- تزداد عقلانية النظام السياسي الجزائري بالاستجابة للمطالب الشعبية ومراعاة التحولات الإقليمية والدولية.
- تساهم المؤسسات غير الدستورية في استمرارية النظام السياسي الجزائري من خلال التحكم في النظام وتوجيه السياسات.

وللاجابة عن إشكالية هذه الورقة، وتأكيد البناء الفرضي السابق ذكره، سنعمد على الأسلوب الوصفي التاريخي بالتركيز على الجانب التفسيري والتحليلي الذي يمدنا به هذا المنهج، وكذا المقاربة الدستورية والمؤسسية وذلك بالتركيز على التوظيف السياسي للدستور والمؤسسات السياسية من قبل النخبة الحاكمة، ويكون ذلك عبر ثلاثة محاور بحث سنتناول في المحور الأول الإطار المفاهيمي للدراسة، أما في المحور الثاني فسنحلل طبيعة التحديث السياسي في الجزائر والخيار الاستراتيجي للنخبة، لنتوقف عند الربع العربي والحراك الشعبي للنظام السياسي الجزائري واختبار كفاءة مؤسساته في إدارة هذه التحولات المحلية والإقليمية في المحور الأخير. وننتهي في هذه الورقة عند خاتمة نجيب فيها عن الإشكالية العامة للدراسة وتأكيد فرضيتنا إضافة إلى النتائج التي سنصل إليها.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة:

من المفيد في البحث العلمي ضبط المفاهيم المتعلقة بالمتغيرات قيد الدراسة وتحديدتها بالنحو الذي يسمح بالانقياد بحدود الموضوع.

1.2 التحديث السياسي Political Modernization

يطرح مصطلح التحديث للتعبير عن مستوى التخلف في المجتمعات التقليدية التي لم تصل إلى حدود التقدم الذي وصلت إليه المجتمعات الغربية، وبالتالي هذا المصطلح موجه لتلك المجتمعات الغير حديثة التي بحاجة إلى " نقل الأدوار المهنية والتقنية والإدارية كالمستشفيات والمدارس والشركات إلى مجتمعات غير صناعية" (بلحاج، 2013، صفحة 05) وهذا من مجتمعات التي تتصف بالإنتاجية الصناعية وانتشار التعليم، ووفقا لتشخيص "نايل سمسلي" "Neil smesler" تتمتع المجتمعات الحديثة بـ: (1) تعريف واضح للوظائف والأدوار السياسية، (2) التمايز البنوي الاجتماعي (Smesler, 1967, p. 266)، ويشير "أدم برزيفورسكي" "adam prezeworski" بمسار التحديث بأنه يتكون من صيرورات تمايز وتخصص للبنى الاجتماعية تصل إلى قمة الفصل بين البنى السياسية عن البنى التقليدية في المجتمع (Przeworsky & Limongi, 1997, p. 02)، بالشكل الذي يجعل للنظام السياسي قدرة على احتواء المطالب الشعبية بصيغة قرارات سياسية، ويضمن استمراره في استيعاب المطالب الجديدة والأشكال الجديدة للتنظيمات السياسية (مروان، 2012، صفحة 102) وهذا ما أشار إليه "جيمس كولمان" "james coleman" نقلا عن جيوفاني ريس، بضرورة التمايز البنوي السياسي وعلمنة الثقافة السياسية، لتكتسب النظم السياسية قدرة عالية للتعامل مع قضايا الهوية والشرعية السياسية (Giovanni, february 2001, p. 02) فالشرعية كما يعرفها "مارتن سايور ليست" "martin seymour lipset": هي قدرة النظام السياسي على خلق إيمان في المجتمع بأن المؤسسات القائمة هي الأكثر ملائمة لإدارة الدولة وتسوية الخلافات داخل المجتمع (Lipset, 1972, p. 87).

قدم "صامويل هنتغتون" "samuel huntington" ثلاث متغيرات رئيسية لتفسير ظاهرة التحديث في كتابه المسمى: **النظام السياسي في مجتمعات متغيرة.**

ترشيد السلطة الحاكمة: يكون بإضفاء الطابع العقلاني للسلطة، وإحلال سلطة حاكمة سياسية قومية علمانية يكون فيها المجتمع مصدر السلطة النهائية، يحصر السلطة المركزية في مؤسسات قومية معترف بها تصنع القوانين.

التخصص الوظيفي والتمايز البيوي: تطوير المؤسسات متخصصة لأداء الوظائف، فتصبح مجالات الاختصاص مستقلة؛ كالسلطة التشريعية، العسكرية، القضائية، الإدارية، العلمية من المجال السياسي وتمنح المناصب على أساس الانجاز لا بمقياس الانتساب.

توسيع المشاركة السياسية: بالقدر الذي يشمل فئات واسعة من المجتمع، بحيث يصبح المواطنون مشاركون مباشرة في شؤون الحكم. (هنتغتون، 2017، صفحة 61).

في إطار عملية نقل المجتمع من النمط التقليدي الذي تحكمه قواعد حكم وراثية عائلية، دينية أو بولاية التغلب تثبتت العادات ويردعها الدين والتقاليد؛ سواء بضغط شعبي أو إكراه خارجي أو مبادرة من النخب الحاكمة نتيجة وقوع أزمات تضع مؤسسات الحكم في موضع العجز أمام الاستمرار في نهج التحكم وإدارة المجتمع كأسباب النمو الديمغرافي، عجز اقتصادي، زيادة الوعي لدى المواطنين وتبلور المطالب السياسية، تتضاعف بذلك حجم المسؤوليات بالقدر الذي لا تستطيع النخب الحاكمة تحملها.

حدد "روبرت دال" "Robert dahl" خصائص المؤسسات الحديثة للحكم بحيث يعقلن فيها القرار السياسي:

- 1- الدستور: يتحكم في القرارات السياسية للحكومة.
- 2- انتخابات: بموجبها يتم اختيار واستبعاد المسؤولين سلميا وبطريقة دورية.
- 3- حق التصويت لكل البالغين.
- 4- الحق في الترشح للمناصب العامة للبالغين.
- 5- حرية التعبير ونقد الحزب الحاكم من قبل المعارضة.
- 6- حق العضوية وتكوين المنظمات السياسية.
- 7- عدم احتكار الحكومة للمعلومة وتمكين المواطنين منها (دال، 1993، الصفحات 102-103).

بلوغ هذه المرحلة الجديدة من الحداثة في البناء المؤسسي وضمان استمرارية القواعد والإجراءات يعني تدليل لكافة الصراعات المحورية والقبول بالاختلافات المتعلقة بالحكم والدين والسياسة والثقافة والايديولوجيا والاحتكام لقواعد الحكم الديمقراطي للفصل فيها في ظل سيادة المواطنة العامة.

2.2 النظام التسلطي Authoritarian Regime

الكثير من التحليلات والدراسات تضع النظام التسلطي ضمن النظم الانتقالية، فهو ليس بالنظام الشمولي، وليس كذلك نظام ديمقراطي، وهذا التفسير قدمه "خوان لينز" "juan linz" بشكل بارز في فترة حكم فرانكو لإسبانيا وجد أن هذا النوع من الأنظمة السياسية لا تتناسب خصائصه مع مميزات النظام الشمولي (Schlumberger, 2020, p. 713). وقدم تعريفا لهذا النوع من الأنظمة: بأنها أنظمة تعتمد على العنف والقسر مع غياب إيديولوجية واضحة باسم الفرد أو المجموعة مع غياب التشجيع على المشاركة السياسية (Juan, 2000). كما تشير "حنة أرندت" "hanna arendt" إلى أن النظم التوتاليتارية تمارس إرهاب الدولة على المجتمع بصفة كلية إلى درجة إلغاء ملكة الفعل (أرندت، 2016، صفحة 257).

يتميز النظام التسلطي بنوع من الانفتاح البراغماتي على مستوى الصحافة والإعلام وتكوين الأحزاب وهيئات المجتمع المدني من قبل منشقين عن الطبقة الحاكمة وتولي دور المعارضة الموجهة، أي وجود هامش من الحرية في حدود ما لا يهدد البقاء في الحكم والاستمرار فيه، وتوفر أرضية مقبولة من القوانين يلتزم بها الحاكم كما يحتكر سلطة التعديل أو إلغائها (النقيب، 1999، صفحة 21)، ويتجلى ذلك في التذبذب بين تطبيق حكم القانون والاحتكام إلى أدوات القمع والإكراه.

تبرز السلطوية في الدول الجمهورية كما في الملكيات بأشكال مختلفة وغايات واحدة، تتميز بضعف المؤسسات وعدم استقرارها، تحكمها نخبة تقليدية وراثية كحالة الكويت والمغرب أو نخبة حديثة غالبا ما تكون عسكرية كحالة مصر والسودان اليوم أو أمنية كحالة تونس زمن زين العابدين بن علي.

قدمت "باربارا جيدز" "barbara geddes" تصنيفا للأنظمة السلطوية وهي: **الأنظمة السلطوية العسكرية**، وتعتبره النسخة الأقل استقرارا، حيث يتولى الضباط العسكريون مسؤولية القيادة باستخدام القوة أو بالتهديد باستعمالها، وأبرز الأمثلة مصر في عهد السيسي، البرازيل قبل موجة التحول الديمقراطي؛ **السلطوية الملكية**؛ تعتمد آلية نقل السلطة في هذه الأنظمة على آلية التوريث في خط الذكور، بحيث تكون السلطة السياسية وقرار التعيين والعزل في يد العائلة الحاكمة، مثال ذلك المملكة المغربية، المملكة العربية السعودية، الكويت؛ تجدر الإشارة إلى أن انتقال السلطة من الأب إلى الابن؛ لا يكفي لإطلاق تسمية الملكية على الدولة، فقد بقي شكل الدولة بصيغة الجمهورية في كل من سورية وكوريا الشمالية والكونغو رغم التوريث في النظام الجمهوري؛ **نظام الحرب المهيمن**، خاصيته تولي الحزب قيادة البلد، توجيه المجتمع وترشيح المسؤولين للمناصب السياسية والإدارية كالحزب العربي الاشتراكي السوري، **الأنظمة الفردية personalist**، تكون في الأغلب مدعومة من الجيش أو من قبل الأحزاب السياسية التي تمارس تأثير معين على الرئيس التنفيذي (Teorell, Wahman, & Hadenius, 2013, p. 27).

منذ نهاية الحرب الباردة ازداد عدد الأنظمة الاستبدادية التي تنظم الانتخابات بشكل مضطرب، حتى ابتكرت تسمية "الاستبداد الانتخابي" Authoritarian Electoral لوصف أشكال التسلط لهذه الأنظمة التي تستخدم الانتخابات لإضفاء الشرعية، رغم غياب تكافؤ الفرص في التنافس السياسي (Wahman, Teorell, و Hadenius, 2013).

وعليه قدم "أليكس هادينوس" "Alex Hadenius" ثلاث أصناف منها وهي: **الأنظمة السلطوية اللاحزبية No-Party Regime**، ميزتها إجراء الانتخابات بدون مشاركة الأحزاب السياسية كحالة المالديف قبل 2005، **أنظمة الحزب الواحد**، تسمح بالمنافسة داخل الحزب الذي يعتبر الوحيد والقانوني مثل تنزانيا 1995، أو المنافسة من قبل مرشحين أحرار مستقلون كما هو الحال في لاوس، **السلطوية التعددية Multiparty Authritarian**، يتوافق هذا النوع مع تسمية الاستبدادية الانتخابية بحيث تسمح بالحد الأدنى من المشاركة، تتميز بغياب التمثيل الواسع للمعارضة في البرلمان نتيجة المقاطعة الطوعية أو عبر التضيق عليها (Wahman, Teorell, و Hadenius, 2013، صفحة 27).

3.2 موجة الربيع العربي: دعوة للتغيير أم للإصلاح؟

قدّمت العديد من التفسيرات النظرية حول الربيع العربي كمحاولات لفهم الظاهرة عبر عدة منطلقات، منها من أعطت الظاهرة بعد "عقدي ديني" محاولة تفكيك الهيمنة الغربية على المسلمين، وفسرتها تحليلات أخرى على أنها "ثورات ما بعد الحداثة" في ظل غياب إيديولوجية معينة توجه الحراك الشعبي، وقدمت تفسيرات من منطلق اقتصادي بناء على شعارات "الحرية، المساواة، العدالة الاجتماعية" المرفوعة بوصفها "ثورات الليبرالية"، وأخرى صنفتها في خانة الصراع بين المركز والهامش والتحرر من التبعية.

إذا بدأنا من المنطلقات النظرية لرصد الحالة الثورية في الدول العربية، نجد محاولة " روبرت تيد غير " "robert ted gurr" الذي فسر الانتفاضات عموماً نتيجة الحرمان النسبي والافتقار للحريات المدنية والقهر الاقتصادي لدى الأفراد والجماعات (غير، 2004، صفحة 202)، بحيث تقوم الأنظمة التسلطية والاستبدادية باستنزاف الحقوق والحريات والموارد بدءاً من المؤسسات المخولة لها بالدفاع عن مصالح الشعب حتى لا يبقى للفرد ما يقدمه، فتحدث المواجهة المباشرة بين الفرد والحاكم دون وسيط؛ أحزاب، منظمات، إعلام يفترض أنه المخول بتجميع المصالح وتنظيم المجتمع وتمثيله داخل الحقل السياسي.

النظرية الثانية المفسرة للثورات هي " النمو"، بحسب "الكسي دو توكفيل" "Alexis De Tocqueville" يميل النمو إلى رفع سقف التوقعات والتطلعات التي تتشكل في صيغة مطالب سياسية في إطار منظم أو غير منظم، يؤدي عدم تحقيقها إلى حشد الجماهير والمطالبة بالتغيير (Tocqueville, 1856, p. 96). ويجري ذلك من خلال الثورات والانتفاضات ضد الحاكم.

الثابت من الأسباب المتعددة لانطلاق الثورات في بلدان الربيع العربي هو التوحش الأمني والإفراط في إتباع سياسة الحل الأمني في الاحتجاجات خاصة السياسية والاقتصادية، فقد بدأت في تونس نتيجة سيطرة البوليس على الحياة العامة ثم انتحار " محمد البوعزيزي، في مصر قضية "خالد سعيد" الذي لقي حتفه جراء التعذيب من قبل الشرطة المصرية، وفي سوريا أدى اعتقال أطفال درعا ثم تعذيبه ما أدى إلى وفاة الطفل "حمزة الخطيب" ذو 13 ربيعاً، ثم أخذت الثورة تحتاح العالم العربي في كل من ليبيا، البحرين، اليمن، جيبوتي والمملكة المغربية.

بحسب الدكتور "أكرم حجازي" انطلقت الثورات العربية بشعارات سياسية تعبر عن مراحل لنجاح الثورات بداية بشعار (ارحل) التي تستهدف إسقاط رأس النظام وبعض الحاشية، ثم تحولت المطالب التي في الدول التي نجحت في إسقاط الرئيس إلى (إسقاط النظام) بحيث تم استهداف قواعد هيمنة النظام وأدواته التقليدية من إعلام، أحزاب، منظمات، الجيش، الأمن التي بدأت بمهمة اعتراض الثورة، ثم المرحلة الأخيرة المتمثلة في (إسقاط الهيمنة) ويكون ذلك بإعادة تشكيل العلاقات بين الدول الأخرى والبحث عن القبول الدولي أو الشرعية الدولية بعيداً عن القوى التقليدية التابعة التي تم تطهيرها (حجازي، 2011، صفحة 33)، وهي مرحلة لم تصلها أي من الثورات العربية.

بعيداً عن تحليل الشعارات المرفوعة في الشوارع والميادين التي تظهر أن الشعب يحمل مشروع التغيير، وأنه يمتلك بديلاً يمكن إحلاله محل المؤسسات القديمة، يستهدف تغيير قواعد الدولة وأسسها والمطالبة برحيل النظام وكافة رموزه يشمل التغيير كل الوظائف، التوجهات والأدوار بعد ممارسة الضغط على النظام كالثورة الإيرانية عام 1979 وثورات أوروبا الشرقية نهاية الثمانينات، فمثل هذا المشروع غائب تماماً حتى في الدول التي دخلت مرحلة انتقالية كتونس ومصر، بحيث تولت المعارضة زمام الحكم وبدأت بمراجعة الدستور والقوانين ومختلف النظم الفرعية، أما في مصر تولى الجيش الحكم وبدأت النخب المعارضة في الشارع بالضغط عليه للإسراع في الإصلاحات والمتمثلة في تعديل الدستور، حرية الانتخاب، محاربة الفساد، ضمان تأسيس الأحزاب، حماية الحريات وذلك في إطار توافق وطني من خلال المؤسسات القائمة والنظام القائم (بيات، 2014)، قبل أن يعود الجيش للحكم بانقلاب عسكري قاده المشير عبد الفتاح السيسي.

بالمقارنة بين الثورات العربية وحالات أمريكا اللاتينية يقول "فيليب شميتز" "philippe C. Schmitter": أن نخب النظام القديم حاولت السيطرة على الإصلاحات وضبطها بالمحافظة على مؤسسات الدولة، أجهزة الأمن والجيش ثم انفلتت وأصبح من الصعب الاستمرار والمقاومة مثل؛ البرازيل، تشيلي والاوروغواي، أجبروا على التفاوض والدعوة لانتخابات "حرة ونزيهة" بضغط الحراك

في الشارع (Philippe, 1986, p. 31)، وتمت عملية الانتقال في إطار مؤسسات النظام القائم، بنفس الحالة العربية أين يغيب عنها البديل السياسي لما بعد الثورة، فهي تؤمن بنفس المؤسسات السياسية مع استبعاد شخوص النظام الذين لا يحتكمون للقواعد الدستورية والقانونية المنصوص عليها في مختلف القوانين على قدر سموها وهكذا يلتقي المفكرين "عزمي بشار" و"أصف بيات" في نفس التوصيف لطبيعة الثورات العربية وذلك بتسميها "الثورات الإصلاحية"، لكن الفشل كان محصلة المسار نتيجة عدم قدرة المعارضة على التوافق على نموذج حكم يقرب الخصوم والتوجهات وهذا ما دفع البعض إلى اللجوء العسكر كمصر والمليشيات في ليبيا والعراق لوضع حد للمسار الثوري.

3. بداية مسار التحديث السياسي في الجزائر 1989

1.3 الانتقال الدستوري وضبط المسار

في منتصف الثمانينات دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية حادة نتيجة انهيار أسعار البترول، وبعد أحداث 5 أكتوبر 1989، أدرك النظام السياسي في الجزائر استحالة استمراره في الحكم بنفس العناصر المكونة للنظام (الإيديولوجية الاشتراكية، الشرعية الثورية، الحزب الواحد) وبالتالي كان من الضروري الانتقال من الحكم الفردي إلى نظام تتوزع فيه السلطات بين المؤسسات مع استقلال القضاء، باللجوء إلى تنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة بدل التعبئة الشعبية، في إطار منافسة بين الأحزاب بمختلف التوجهات والإيديولوجيات مختلفة عن طريقة التزكية كما في الأحادية الحزبية.

تجدر الإشارة إلى أن المطالب المطروحة في ظل الأزمة التي يواجهها النظام لا تقتصر على الشأن السياسي فقط، كانت تستهدف كل المجالات (السياسية، الاقتصادية، الثقافية، اجتماعي، إيديولوجية)، بمعنى أنها توصف بمطالب راديكالية.

اعتمدت الجزائر أول دستور تعددي وثالث دستور للجزائر المستقلة في 23 فيفري 1989، اعتمد النظام الشبه رئاسي برأسين (رئيس جمهورية منتخب عن طريق الاقتراع العام والمباشر، ورئيس حكومة مسؤول أمام البرلمان يتقاسمان السلطة التنفيذية) لكن بنحو غير متوازن خاصة في العلاقة بينهما، بحيث يخول الدستور لرئيس الجمهورية بموجب البند الخامس من المادة 74 صلاحية تعيينه وإنهاء مهامه، يقر بالتعددية الحزبية بموجب المادة 40 "حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1989)، وهذه المادة لم تمنع من تأسيس أحزاب سياسية بالمعنى الليبرالي، وتعززت حرية الرأي بموجب المادة 35 "لا مساس بحرية حرية المعتقد، وحرمة حرية الرأي" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1989)، أعتمد قانون الانتخابات 89-13 بحيث أقر في المادة 3 تخفيض سن الرشد الانتخابي وبأتي هذا التخفيض في إطار توسيع قاعدة المشاركة السياسية للشباب (نسيب، 1998)، غاب في التطبيق مسألة العلاقة بين الدين والسياسة رغم ورود مادة صريحة في قانون المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي الصادر في 1989/07/05، في المادة 05 (... وفي هذا الإطار، لا يجوز للجمعيات ذات الطابع السياسي أن تبني في تأسيسها على أساس ديني فقط أو على أساس لغوي أو جهوي...) (الرسمية، 1989)، رغم هذا تم اعتماد الجبهة الإسلامية للإنقاذ 1989/09/06 التي ترفض الديمقراطية شكلا وجوهرا بإعتبارها بدعة الكفار. جرت أول انتخابات تعددية محلية اكتسحت فيها الجبهة الإسلامية المجالس المحلية، عكس توقعات السلطة رغم احتكارها وانفرادها مع الحزب الحاكم برسم خارطة التحديث والبلورة في المرحلة الانتقالية جرت

تعديلات على قانون الانتخابات ك (قانون 90-06، قانون 91-06، قانون 91-07)، كمناورات سياسية لضبط إيقاع الإصلاح وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بموجب قانون 91-07، لإعادة الاعتبار للحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) وجرى الدور الأول للانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991، وحصل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلبية الأصوات، وهو ما رفضته السلطة وعمدت إلى توقيف المسار الانتخابي في 11 جانفي 1992، وفتح بوابة الحرب الأهلية.

2.3 التصعد في النخبة الحاكمة وعسر الانتقال

بعد انتخابات الدور الأول من الانتخابات التشريعية في سنة 1991، واكتساح حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد في البرلمان المقدرة بـ 188، و25 مقعد لصالح حزب " جبهة القوى الاشتراكية"، و16 مقعد لصالح الحزب الحاكم "جبهة التحرير الوطني" أما باقي الأحزاب الأخرى الـ 13 فلم يكن لها نصيب من المقاعد، فوقع شرح على مستويين، مستوى السلطة وعلى مستوى الأحزاب. فعلى مستوى السلطة انقسمت النخبة الحاكمة بين فريق الإصلاح ورفض توقيف مسار التغيير وعلى رأسهم رئيس الجمهورية " شاذلي بن جديد" وبين المناهضين والمتشددين منهم على رأسهم وزير الدفاع آنذاك "خالد نزار"، على عكس تجارب دول أمريكا اللاتينية التي انسحبت القوى السياسية والعسكرية تدريجيا من السلطة بعد ضغط الشارع واللجوء إلى المفاوضات (Philippe, 1986, p. 31).

سعت النخبة المناهضة إلى عزل الإصلاحيين لوقف الإصلاح وكف الضغط عليها خشية الانقلاب عليها خاصة إذا ما اكتسبت تأييد الشارع الجزائري وتحالفت مع حزب الأغلبية، أما على مستوى الأحزاب فقد بدا الشرح واضحا قبل الأزمة من حيث المرجعيات والإيديولوجيات المتبناة في برامج الأحزاب، فقد برز تيار حدائي المتمثل في القوى الليبرالية والعلمانية والديمقراطية، التي انحازت للسلطة الانقلابية في خطوة انتكاسية لشعاراتها وبرامجها الحزبية وهي أحزاب غالبيتها لم تحصل على مقاعد برلمانية في الدور الأول، والتيار الأصولي متمثل بحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحل، والمتهم بتسييس الدين وعدم التفريق بين المنابر الدعوية والمناصب السياسية، وتبني مشروع تحويل الجزائر إلى دولة دينية، والذي كان يتمتع بحاضنة شعبية وعمق اجتماعي كبير، وهو النموذج المرفوض إقليميا ودوليا، ووقع الانشقاق الحاد كما وصفه "مارتن سيمور ليبست وستين روكا" "Martin S lipset & stein rokka" الانقسام الاجتماعي **Cleavage Social** بين الدولة والدين، (Lipset & Rokkan, 1967, pp. 07-13) أو صراع مؤسسات السلطة الاستبدادية مع المجتمع التقليدي الذي سيطرت فيه الذهنية الدينية بتوجهاتها العقدية، وهذا الدور الذي يمثله الدين في المجتمع بالحياة السياسية والاجتماعية والتنشئة السياسية والتصور العام لمستقبل العلاقات الجزائرية مع النظام الدولي المرفوض من قبل **السلطة الفعلية** تحت ذرائع مختلفة تصب في خانة الاتهام بإقحام الدولة في ثنائية (الحكم أو الفوضى). فقد لجأت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى عصيان مدني مطالبا بتأجيل الانتخابات التشريعية وإعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية، مع إجراء انتخابات رئاسية مسبقة، ما أدى إلى إقرار حالة الحصار في 04/06/1991 واستقالة الحكومة برئاسة "مولود حمروش"؛ بضغط من وزير الدفاع الذي برر ذلك بعدم إمكانية الجيش بمواصلة الدفاع عن حكومة فاشلة (Nezzar, 1999, p. 216)، استغلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الدعم الجماهيري الواسع الذي تم التعبير عنه في الاستحقاق المحلي في 1990، والدور الأول من الانتخابات التشريعية، ورغم إصرار رئيس الجمهورية بمواصلة الدور الثاني إلا أنه فضل الاستقالة في 11/01/1992، ويحدث على إثرها فراغ دستوري لم ينص الدستور في أحكامه حالة اقتران شغور البرلمان عن طريق الحل مع شغور رئاسة الجمهورية بالاستقالة وهذا ما سمح لقيادة المؤسسة العسكرية بالتدخل على شكل انقلاب لا يخالف أحكام الدستور.

لقد فسر "مولود حمروش" رئيس الحكومة المستقيل أحداث جوان 1991 بأنها مؤامرة ضد مسار الإصلاح الذي شرعت حكومته كما لا يستبعد استخدام بارونات نظام يومدين للقيس للانتقام من الشاذلي بن جديد الذي أبعدهم عن الحكم. (لونيسي، 1999، صفحة 234).

3.3 إعادة ضبط مسار التحديث السياسي

كما رأينا؛ فقد عملت النخبة السياسية بما فيها العسكرية الحاكمة في توليد عملية التحديث والإسراع بها بتشريعات وإجراءات غير مدروسة، تلك الجهود السريعة أنتجت تحديات جديدة، جعلت من الفريق السياسي الذي تكفل بهندسة المرحلة الانتقالية ودعمها؛ يفقد القدرة على ضبط النظام العام والسيطرة على الوضع، ازدادت المطالب أكثر من قدرة النظام على التعاطي معها خاصة مع وقائع الإضراب العصياني ثم إقرار حالة الحصار الذي شل الدولة بإفراغ مؤسساتها السياسية (إستقالة رئيس الجمهورية، استقالة الحكومة، حل البرلمان بتاريخ رجعي في 1992/01/04) والدخول في مرحلة انتقالية وتولي المؤسسات الغير المنتخبة الحكم لضرورة أمر الواقع.

من زاوية العلاقة بين الدولة والمجتمع يعتبر إلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية بمثابة مصادرة رأي المجتمع وتجريده من حق الاختيار ما عمق الشرخ بين الدولة والمجتمع وأدى إلى أزمة ثقة بين الحاكم والمحكوم إلى جانب أزمة الهوية بشقها العرقي وأزمة الشرعية التي أفقدت الدولة الكثير من أسباب وجودها خاصة مع انتشار العنف وعدم احتكاره من قبل الدولة.

على وقع الفراغ الدستوري والمؤسساتي في ظل التدهور الأمني، تم الاتفاق بين النخب على القيادة "الجماعية للدولة" بموجب إعلان 14 فيفري 1992 الذي يتضمن إقامة "مجلس الأعلى للدولة" تقوم بمهام (...) يسهر على استمرارية الدولة والعمل على توفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات الدستورية) (مرسوم يتضمن إعلان إقامة مجلس أعلى للدولة ، 1992) ، لتسيير المرحلة الانتقالية ليس بالمفهوم الديمقراطي بل بالمفهوم الاستبدادي نظرا لغياب أي شرعية تستند إليها الحكومة أو المجلس الأعلى للدولة للحكم وكذا غياب أي دور للشعب في أي مبادرة أو قرار شرعت فيه السلطة الفعلية.

عاد المسار الانتخابي إثر الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى من نوعها في 1995/11/16، فاز فيها رئيس الدولة آنذاك الجنرال "ليامين زروال" بنسبة 61.63 من الأصوات المعبر عنها، نالت هذه الرئاسيات نوعا من المصادقية، حتى أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة عبر ممثلها بالخارج "رابح كبير" اعترفت بها عن طريق رسالة مفتوحة إلى الرئيس الجديد (فاتن، 2013، صفحة 18).

أعتمد الدستور الجديد للبلاد الصادر في 1996/12/07، الذي عمق اللاتوازن بين المؤسسات السياسية؛ الرئاسة، الحكومة، البرلمان، محتفظا على الصيغة الشبه رئاسية تميل فيه السلطة إلى رئاسة الجمهورية بموجب الصلاحيات التي حفظها الدستور الجديد لرئيس الجمهورية في المادة 77 (الجزائرية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية 1996، 1996)، إضافة إلى صلاحية التشريع بالأوامر بموجب المادة 124، استحدثت الدستور غرفة ثانية للبرلمان إلى جانب المجلس الشعبي الوطني تحت اسم "مجلس الأمة" وفقا للمادة 95، وهي غرفة يعين فيها رئيس الجمهورية 3/1 من أعضائها، وتمير القانون عبرها يكون بالأغلبية المطلقة 3/4 من الأعضاء وهو ما جعل البعض يسميه بالثلث المعطل. وبالاهتمام على الجانب المؤسساتي تم استحداث "مجلس الدولة" بهدف توحيد الاجتهاد القضائي بالتنسيق مع المحكمة العليا، هذه العلاقة بين المؤسسات السياسية والقضائية تخالف منطق التحديث خاصة في مسألة

الفصل بين السلطات بحيث امتلأت سلة الصلاحيات الخاصة بالسلطة التنفيذية وأخص الخصوص رئاسة الجمهورية وأضحت المؤسسات الأخرى مجرد ديكور لا تتمتع بالقدرة على التصدي لسلطة التنفيذية (رئاسة الجمهورية).

على صعيد الانتخابات صدر قانون انتخابي على شكل أمر رئاسي "97-07" تبنى نظام التمثيل النسبي بالقوائم المغلقة الذي يمكن التمثيل المنصف بدل الاقتراع بالأغلبية المطبق في تشريعات 1991 أو المختلط الذي طبق في محليات 1990.

سنة 1999 وصل المترشح "عبد العزيز بوتفليقة" إلى سدة الحكم في الجزائر في انتخابات انسحب منها المترشحون الستة، كانت شخصيته تحظى باحترام كبير من قبل شريحة واسعة من الجزائريين. بدأ حكمه في ظل تحديات أمنية وقضايا وطنية شديدة التعقيد، بعد أحداث منطقة القبائل في 2001، قام رئيس الجمهورية بأول تعديل للدستور سنة 2002 لدسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية بعد استشارة المجلس الدستوري ومصادقة البرلمان دون العرض على الاستفتاء الشعبي بموجب المادة 176 من الدستور (الجزائرية، القانون رقم 02-03 المتضمن تعديل الدستور، 2002)؛ يعتبر هذا الإجراء اعتراف بالتنوع العرقي واللغوي كما تقتضيه الثقافة الديمقراطية وحنكة سياسية في إدارة الاختلاف وتكريس حق المواطنة هذا من جانب ومن جانب آخر يعتبر هذا التعديل خطوة لاحتواء المعارضة للنظام السياسي في منطقة القبائل.

أما تعديل 2008 فأهم ما ميزه هو: فتح العهود الرئاسية وذلك بتعديل المادة 74 من الدستور للسماح لرئيس الجمهورية الترشح لأكثر من عهدتين، وإعادة تنظيم السلطة التنفيذية وذلك بإلغاء منصب رئيس الحكومة واستبداله بمنصب الوزير الأول، بحيث يتولى رئيس الجمهورية تعيينه وإنهاء مهامه، ولكون رئيس الجمهورية صاحب مشروع سياسي فالحكومة هي أداة لتنفيذه وهذا تجاوزا لشرعية الأغلبية البرلمانية التي ينتمي إليها رئيس الحكومة، وبهذا تم تحويل رئيس الحكومة من صاحب مشروع سياسي بخلفية حزبية إلى منسق عمل الحكومة والمشرف على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية (الزهران، 2015، صفحة 90).

هكذا اتجهت المؤسسات السياسية في الجزائر إلى الشخصنة، ويظهر ذلك في صلاحيات رئيس الجمهورية المتمثلة في حق التشريع بالأوامر وحل مجلس الشعبي الوطني دون مراعاة للشرعية الانتخابية التي يحظى بها، إضافة إلى إلغاء منصب رئيس الحكومة وجعل السلطة التنفيذية برأس واحد المتمثلة برئيس الجمهورية وكونه القاضي الأول في البلاد ما يكرس تبعية القضاء للسلطة التنفيذية، وهذا الغياب في الحدود بين المؤسسات وشخص رئيس الجمهورية يجعل النظام ينتقل من استقطاب الكفاءات إلى الاستقطاب الشخصي المبني على الولاء وشبكة الزبونية.

هذا النوع من الأنظمة السياسية تسود في العالم الثالث على اعتبار أنه انحراف للنظام الرئاسي وتشويه له، يعرفها "جانو بونوا" أنها أنظمة لم تحترم ما هو أساسي في النظام الرئاسي وهو التقاسم المتوازن للسلطات واستئثار الرئيس بالنفوذ كله". (عبدالقادر، 2008، صفحة 44). وهكذا أصبحت المؤسسات السياسية كلها تحت انتداب السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية، ما يطرح تساؤلات حول قدرة مؤسسات الدولة في الاستمرارية والصمود أمام الفشل في إدارة شؤون الدولة وضغط المطالب الشعبية.

4. النظام السياسي الجزائري في تحوّل الربيع العربي

كانت الجزائر من أولى الدول التي وصلتها عدوى الانتفاضة التونسية سنة 2010، لكن على خلاف نتائج الثورات العربية الممتدة من تونس وصولا إلى أشرس ثورة في المنطقة المتمثلة في السورية التي كانت نتائجها أكثر من دموية نتيجة ردة فعل النظم العربية تجاه

مطالب التغيير التي اجتاحت الشوارع واحتلت الميادين، فقد أظهر النظام السياسي الجزائري حكمة سياسية في التعامل مع المطالب واحتواء الشارع الجزائري.

1.4 مواجهة موجة التغيير

استطاع النظام السياسي إخماد الاحتجاجات العارمة قبل أن تنساق وراء العنف أسوة بمثيلاتها العربية، وحال بين تحول المطالب الاجتماعية والاقتصادية إلى مطالب سياسية راديكالية تهدد بقاءه واستمراره (حجال، 2019، صفحة 07). وعلى خلاف المنطلقات الرئيسية التي أدت إلى تحرك الشعوب العربية ضد الحكومات واستهداف النظم السياسية التي كانت في مجملها نتيجة التوحش الأمني في كل من (مصر، تونس، سوريا... الخ) فالأسباب في الجزائر كانت اقتصادية محضة، فقد كان لارتفاع الأسعار النصيب الأكبر في دفع الشعب للخروج وشل حوالي 20 ولاية. ففي كل الحالات العربية التي شملها الربيع العربي بدأت الانتفاضات بمطالب بسيطة قبل رفع شعار إسقاط النظام (حجازي، 2011، صفحة 28)، كشعارات: العدالة، المساواة، إرحل... وما جعل المطالب تتبلور لتأخذ شكل المطالب تغيير راديكالية هي تعامل النظام السياسي مع الشارع والمطالب الشعبية هي (البلطجة، التشييع، القمع) وكانت لهذه الممارسات للنظم السياسية الدور الأكبر في رفع سقف المطالب التي بدأت بمطالب محدودة بالإمكان السيطرة عليها. فتورة "الزيت والسكر" في الجزائر التي تزامنت مع بدايات الانتفاضات في مختلف البلدان العربية في جانفي 2011، التي انطلقت محليا في وهران وسرعان ما انتشرت إلى بقية المدن لتصل إلى الوسط (رشيد و طيب، 2021، صفحة 198)، حتى وصلت إلى عشرون ولاية لتأخذ الأزمة شكل وطني مع الاضطرابات الاجتماعية الناجمة وبداية انتشار العنف السياسي برزت حالة من اللااستقرار في الدولة، أدرك النظام السياسي الجزائري ضرورة احتواء الوضع للمحافظة على سلطته وتقديم الحلول سياسية بالموارد الممكنة لاستيعاب المطالب الجماهيرية قبل الانزلاق نحو العنف والمواجهة المباشرة بين النظام والشعب.

عمد النظام السياسي إلى استخدام موارده الرمزية بإبراز نضال الشعب الجزائري من أجل قيم الحرية وبناء دولة المستقلة التي جاهد من أجلها ثوار الحرب التحريرية والتذكير المستمر بفترة العشرية السوداء المأساوية على الدولة والتي مازالت أحداثها ماثلة ذهن الشعب، ومع دخول دول الثورات في صراع داخلي دموي كان الأجدر بالشعب الجزائري الاعتبار منها، وفي 23 فيفري 2011، صدر الأمر رسميا برفع حالة الطوارئ التي كانت سارية المفعول منذ انقلاب 1992، في 15 أفريل توجه رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة بخطاب يحمل زمرة من الإصلاحات السياسية تعكس شعار مشروع بناء الدولة الديمقراطية، كقوانين الجماعات المحلية، التعددية الإعلامية، تطبيق "الكوتا النسائية" من أجل ضمان الحقوق السياسية للمرأة (حجال، 2019، صفحة 08)، التي لم تعرف نضالا حقيقيا في هذا الشأن بل اكتفت المرأة بمنحة من قبل السلطة السياسية التي تفرضها المنظمات الدولية لكسب شرعية الوجود في النظام الدولي، أما اقتصاديا لجأت السلطة إلى رصد مبالغ مالية ضخمة لدعم أسعار المواد الغذائية بهدف إخماد تلك الاحتجاجات (علي، 2017) وفي هذه الحالة تكون مضطرة باستمرار خطة " شراء السلم الاجتماعي" من خلال سياسة الإنفاق العام والتحويلات الاجتماعية، ورغم فقدان الدولة ثلث مداخيلها مع انخفاض أسعار النفط في صيف 2014، استمرت السلطة في سياسة الإنفاق العام دون مبالاة، ويبرز ذلك في قانون المالية لسنة 2017، حيث بلغت قيمة التحويلات المالية الاجتماعية 18 مليار دولار، لكن هذا لم يستمر طويلا فقد بدأت تأخذ في طريق الإفلاس انتقلت الدولة من منطق التسيير بالوفرة إلى سياسة

التسيير بالندرة، وكانت لارتفاع مداخل الربيع النفطي عاملا أساسيا لتجنب الجزائر الربيع العربي، وكانت السياسات المتبعة من قبل السلطة في الجزائر متزامنة بإحاطة أمنية شديدة، حيث ارتفع عدد أفراد الشرطة إلى 188 ألف سنة 2012 علما أنه كان لا يتجاوز 35 ألف سنة 1990 (حجال، 2019، صفحة 08). وفي سنة 2016؛ عدل الدستور وتم تقييد العهود الرئاسية بعهدتين فقط وبموجب المادتين 193 والمادة 194 تم إنشاء الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات (الجزائرية، القانون رقم 01-16 المتضمن تعديل الدستور سنة 2016، 2016)، آلة إعلامية شديدة التوجيه في إبراز الانحرافات الجارية في دول الثورات وربطها بأحداث العشرية السوداء وعدم نجاح مبادرات الشارع العربي في الانتقال إلى الأفضل.

2.4 حراك 22 فيفري 2019: النظام السياسي وجها لوجه مع الشعب

حاولت السلطة الحاكمة في الجزائر الاستمرار بالدعاية لبرنامج الرئيس، من خلال فكرة الاستمرارية والعهد الخامسة لرئيس لم يكن له ظهور أو خطاب مباشر للأمة منذ 2013، إلا من خلال رسائل مجهولة المصدر يتم قراءتها عبر الإعلام الرسمي وتبررها القنوات الخاصة، الأمر الذي دفع بالشعب الجزائري في 22 فيفري 2019 إلى كسر حاجز الخوف والخروج إلى الميادين والشوارع للمطالبة بالكف عن الاستهتار بالأمة الجزائرية، عرف الحراك الجزائري بعدة سمات رئيسية جعلت منه يحتفظ بأطول فترة ممكنة دون أن تخترقه قوى اعتراض الثورات، وهي تجاوزه (الإيديولوجيات، الأحزاب، التنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية، المعارضة)، ويرجع سبب ذلك في غياب الثقة بين الشعب وهذه التنظيمات التي ينظر إليها كامتداد للسلطة الحاكمة، تميزت مطالبه بالبساطة وهي العدول عن ترشيح رئيس وهمي وإجراء "انتخابات حرة ونزيهة"، إضافة إلى السلمية التي انتهجتها كلاً من السلطة من خلال مهنية عناصر الأمن الوطني والمتظاهرين وهذه الميزة حالت دون اقتحام المندسين للأوساط الشعبية لنشر الفوضى وبالتالي لم تكن فكرة إسقاط النظام وتغييره ضمن الشعارات الأولى للشارع الجزائري.

وفي هذه الوضعية من الصراع وغياب ممثلين للحراك وعدم انتظامه على شكل حركات سياسية واجتماعية وغياب الثقة بين المجتمع ومثليه في البرلمان بقي رأس النظام مكشوفاً وعاجزاً عن مخاطبة الشعب بنفسه أو عبر مثليه من مسؤولين أو مؤسسات التي تلاشت شرعية استمراريته من خلال الفساد الذي تم رصده منها فالسيطرة على الفساد حسب مؤشرات الحوكمة العالمية لسنة 2019 لم تتجاوز في الجزائر 17.3% (الدولي، 2018)؛ وضعف الأداء الوظيفي للحكومات المتعاقبة، فنسبة رضي المواطنين على أداء الحكومات لم يتجاوز 11% من حيث مسائل توفير العمل، خفض الأسعار، تقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء وبلغت نسبة الرضى عليها 53% في قضية توفير الأمن والاستقرار، يرجع السبب في ذلك إلى عدم قدرة النظام السياسي تكييف شرعية حكمه مع التغيرات الحاصلة في المجتمع نتيجة انتشار وسائل التكنولوجيا والاتصال، التعليم، الصحة، فقد بقي متمسكا بالشرعية الثورية المنبثقة من حرب التحرير، واستتباب الأمن والاستقرار بعد العشرية السوداء، وأغلب الجزائريين لم يعايش أحداثها، ومع عناد السلطة وإصرارها على تنظيم الانتخابات بمرشحها المرفوض شعبيا واستمرار العقم السياسي دون توافق بين الطرفين، برز موقف القيادة العسكرية خاصة بعد تبلور المطالب والانتقال من مرحلة (ارحل) إلى مرحلة (تغيير النظام) دون تقديم بديل سياسي والاكتفاء برؤية إسقاط النظام السياسي، وأصبحت الجماهير تحتل الميادين في الجمعة وتنتظر خطاب نائب وزير الدفاع "أحمد قايد صالح" في الثلاثاء، فقد قدمت قيادة الجيش نفسها حام للحراك ومساندة لمطالب الشعب، نظرا للثقة التي تحظى بها من قبل الشعب الجزائري ولدى الأحزاب السياسية، ما مكنها من دفع الرئيس بوتفليقة إلى الاستقالة في أبريل 2019 (القطعة، 2021)، وتعيين رئيس مجلس الأمة رئيسا للدولة بموجب الدستور، وبعد تجاذبات بين السلطة بفكرة الانتخابات كحل للأزمة والشعب بمطلب رحيل النظام،

الصراع الذي أدى إلى إسقاط استحقاقين انتخابيين، حتى انتهى الأمر بفرض انتخابات 2019/12/12، التي أفرزت أحد رموز النظام السابق الرئيس "عبد المجيد تبون" الذي وعد بمحاربة الفساد وبناء الدولة الحديثة.

3.4 مشهد الحالة السياسية في الجزائر بعد انتخابات 2019/12/12.

جرت الانتخابات 2019/12/12 في ظروف متوترة سياسيا واجتماعيا، أفرزت رئيسا جديدا للجمهورية الجزائرية، بحيث تنافس حول المنصب خمسة مترشحين وجاءت نتائج الاقتراع كما يلي:

النتائج النهائية العامة للاقتراع (بما فيها المواطنين المقيمين في الخارج)

الناخبون المسجلون	24.464.161
الناخبون المصوتون	9.755.340
نسبة المشاركة	39.88%
الأصوات الملغاة	1.244.925
الأصوات المعبر عنها	8.510.415

المصدر: وكالة الأنباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/algerie/81226-12-2019>

كما يلاحظ في نتائج الانتخابات 2019/12/12، حالة من العزوف لدى الناخبين التي بلغت 60.12 %، ما يقدر بحوالي 14.708.821 ناخب، وهي نسبة تعتبر أغلبية في أدبيات اللعبة الديمقراطية التي تعرف أنها "حكم الأغلبية"، ورغم هذا اعتمدت لإفراز رئيسا للجمهورية؛ وجاءت نتائج الانتخابات على الشكل التالي:

الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح:

المترشح للرئاسيات	عدد الأصوات المحصل عليها	النسبة المئوية المحصل عليها
تبون عبد المجيد	4.947.523	58.13%
بن قرينة عبد القادر	1.477.836	17.37%
بن فليس علي	897.831	10.55%
ميهوبي عزالدين	619.225	7.28%
بلعيد عبد العزيز	568.000	6.67%

المصدر: وكالة الأنباء الجزائرية، نفس المرجع السابق.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن المترشح الفائز في الانتخابات تحصل على 58.13%، وتحصل بن قرينة عبد القادر على 17.37%، والمترشح بن فليس على 10.55% وتحصل المترشح ميهوبي عزالدين على 7.28% والمترشح بلعيد عبد العزيز على 6.67%.

الملفت للانتباه في نتائج الانتخابات هو التناقض بين منطق الديمقراطية التي تقرر "بحكم الأغلبية" والأقلية التي أفرزت رئيسا للجمهورية، بحيث تمثل النسبة التي تحصل عليها المترشح الفائز 58.13% أي ما يقدر بـ 4.947.523 من عدد الأصوات المعبر عنها، وهي تعتبر أغلبية مطلقة تسمح للمترشح الذي تحصل عليها تولي منصب الرئاسة بشرعية انتخابية عادية، لكنها لا تمثل سوى 20.22% مقارنة بالوعاء الانتخابي الوطني، وبالتالي هي نسبة قليلة منطقيا ومقبولة قانونيا، وهنا نجد مبررين رئيسيين لقدرة الأقلية وتقرير مصير الأغلبية؛ فإما العاملين في السياسة طوروا أساليب التلاعب بالآليات الديمقراطية لضرب الديمقراطية بلباس قانوني شكلا (مسرة، 2015، صفحة 117)، أو أن الضرورة السياسية للخروج من الأزمة الحاصلة تفرض قبول هذه الإفرازات الانتخابية لسد الفراغ السياسي الذي طرأ على السلطة العليا وهذا ما سيتبين في المستقبل، كون هذه الآلية تحايل سياسي صريح لا تعبر عن رغبة الأمة جميعا أو الأغلبية على الأقل.

عمد الرئيس (عبد المجيد تبون) إلى تعديل الدستور في خطوة تقليدية لرؤساء سابقين قبله عرض للاستفتاء في (1 نوفمبر 2020)، وأهم ماجاء فيه هو:

- إدراج الحراك الشعبي في الدستور: باعتباره الحدث الذي أنهى الحكم التسلسلي لمدة 20 عاما، وجاء في الديباجة: "يعبر الشعب عن حرصه على ترجمة طموحاته في هذا الدستور، بإحداث تحولات اجتماعية وسياسية عميقة من أجل بناء جزائر جديدة، طالب بها سلميا الحراك الشعبي الأصيل"، الذي بدأ في 22 فيفري 2019.

- الحريات: نصت المادة 52 في الفقرة الثانية " حرية الاجتماع وحرية التظاهر مضمونتان، تمارسان بمجرد التصريح بهما بما يحدد القانون شروط وكيفيات ممارستهما. بما يعني لا يمكن الاجتماع أو التظاهر دون علم السلطة مسبقا وأخذ التصريح منها، فالمادة 87 مكرر من قانون العقوبات في البند الثاني منها تعتبر "عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية" فعلا إرهابيا أو تخريبيا (الجزائرية، الأمر رقم 95-11 المتضمن الأفعال الموصوفة إرهابا، 1995). كما تقرر المادة 54 من دستور 2020: حرية الصحافة، المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، مضمونة".

- صلاحيات المؤسسات السياسية: حافظ الدستور الجديد على صلاحيات رئيس الجمهورية كما في الدستور السابق ما عدا إمكانية إرسال وحدات من الجيش لمهام خاصة خارج الحدود، ونصت المادة 91 في فقرتها الثانية: "يقرر (رئيس الجمهورية) إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن، بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة. بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع. كما حافظ على اللاتوازن بين السلطات خاصة مؤسسة البرلمان بالرغم من تساوي الشرعية الشعبية لكلا من رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني غير أن إمكانية الحل بيد رئيس الجمهورية وكذا صلاحية التشريع بالأوامر ويكتفي المجلس الشعبي الوطني بدور رقابي للحكومة، أما مجلس الأمة فقد بقي على هيكلته التاريخية الثلث الرئاسي ونمط الاقتراع بالأغلبية المطلقة 3/4 من الأصوات، تم التعديل في المؤسسة التنفيذية، يعين رئيس الجمهورية الحكومة من الأغلبية التشريعية أو الأغلبية الرئاسية، بحيث الحكومة يقودها الوزير الأول في حال أسفرت النتائج عن أغلبية رئاسية أو رئيس الحكومة في حال أسفرت الانتخابات عن أغلبية تشريعية. وفي إطار بتنفيذ الوعود الانتخابية قام بجل البرلمان في 18 فيفري 2021، بموجب مرسوم رئاسي، وتمت مراجعة قانون الانتخابات

وتم إصدار أمر 01-21، بهدف مكافحة "المال الفاسد" الذي توغل في السياسة وكذا ألغى الكوتا النسائية التي فرضتها الإصلاحات السابقة، واعتماد النظام النسبي بالقائمة المفتوحة، لإعطاء حرية أكبر للمنتخبين باختيار وترتيب المترشحين (الجزائري، الأمر رقم 01-21 يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، 2021)، في حين تبقى الترسنة القانونية والمؤسسات الأخرى تنتظر المراجعة.

5. خاتمة

قطعت الجزائر أشواطاً متقدمة في بناء المؤسسات السياسية بما يتلائم مع منطق الدولة القوية مدعومة بمنظومة قانونية، بحيث تمت مراجعة الدولة بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والإيديولوجية والثقافية، اختارت النخبة الحاكمة بعد أحداث نهاية الثمانينات منهج الإصلاح بالدستور قانونياً وبالانتخابات إجرائياً، بحيث فشل دستور 1989 دمج التناقضات السياسية والمجتمعية وعمق حالة التشرذم، وتوقفت عملية التحديث بعودة السلطوية الأمنية في ظل غياب الأمن، وكان الاهتمام ينصب حول عودة الأمن والاستقرار وتحسين منصب الرئاسة كما برز في دستور 1996، وتميزت مرحلة "بوتفليقة" بعودة الاستقرار وفتح المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع استئنائه بالنفوذ السياسي كله، فقد انصب الاهتمام في بناء السلطة من خلال التعديلات الدستورية والإصلاحات القانونية التي لم تستجب لتطلعات الشعب الجزائري، بحيث وظف الدستور خلال عقدين من الزمن في بناء السلطة وشخصيتها بالاعتماد على العوائد المالية للنفطية لشراء السلم الاجتماعي وإسكات أصوات المعارضة وخمد الاحتجاجات الشعبية، وبرزت هشاشة المؤسسات السياسية والمجتمع المدني في الجزائر في حراك 2019 بحيث عجزت عن تقديم حلول للأزمة ما جعل قيادة الجيش وهي المؤسسة الأكثر تنظيمًا تتدخل لضبط قواعد اللعبة واقتراح الحلول للخروج من الأزمة.

6. النتائج:

- رغم محاولات التحديث في المجال المؤسساتي في الجزائر ومواكبة عصر الحريات بما تنص عليه المواثيق الدولية، فشل النظام السياسي الجزائري في إدارة أزمات الشرعية التي تواجهه من خلال الاحتجاجات أو المظاهرات بطريقة سياسية.
- غياب تمايز في البنى السياسية والفصل بين السلطات ففي مرحلة عبد العزيز بوتفليقة تم توظيف الدستور في بناء زعامة وشخصنة السلطة بيد الفرد، بحيث تمت مصادرة الصلاحيات من الحكومة وفصل التمثيل عن السلطة التنفيذية، واستنزاف البرلمان، مع الاستحواذ على القضاء، من خلال التعيينات كونه القاضي الأول في البلاد،
- في ظل فترة الربيع العربي حتى بداية 2019، لم يواجه النظام السياسي الجزائري تحد المطالب الراديكالية تخضعه لتحد البقاء، فقد كانت المطالب الأكثر منها اجتماعية واقتصادية وأحياناً سياسية بطابع محلي.
- الاعتماد على الحلول الاقتصادية أدت إلى التحديث الاجتماعي لمعالجة القضايا السياسية أدى إلى ارتفاع سقف الطموح لدى الجزائريين بالتزامن مع الاحباطات المتكررة في الاستجابة عنها أدى لاحتقان اجتماعي دفع بالشعب للخروج لكسر الجمود السياسي.

- بعد أحداث الربيع العربي الذي استهدف بعض النظم السياسية بما فيها النظام السياسي الجزائري بعد مدة من انطلاقه أعطى للجزائر سلطة وشعبا دروسا في الانتقال وبرز ذلك في سلمية الحراك وحكمة السلطة في التعامل البيئي.
- تدخل قيادة الجيش الجزائري في فترة الحراك الشعبي 22 فيفري 2019، حافظ على النظام السياسي ومؤسساته من الانهيار كما حافظ على الدولة من السقوط.

7. التوصيات:

- إن تحديث النظام السياسي في الجزائر يقتضي مراجعة القوانين برمتها والدساتير بالطريقة التي تقضي على التعارض بين الأحكام القانونية وقابليتها للتأويل المزدوج لإزاحة السبل أمام الاستعمال التسلطي.
- المشاركة السياسية للفئات الاجتماعية على قواعد الحكم وضروري لبناء توافق وطني حول التوجهات والآراء بما يخفف من حدة التناقضات التي تراكمت لدى النخب المعارضة.
- فصل الوظائف السياسية بين المؤسسات السياسية الرسمية وقطع التداخل الوظيفي بالشكل الذي يبرز التمايز في البنى والمسؤوليات مع استقلال القضاء السمة الأهم في النظم السياسية الحديثة، وبالتالي العمل على عدم إمكانية تحويل القضاء إلى جهاز قمعي بيد الدولة.
- إعطاء المزيد من الاستقلالية للعملية الانتخابية ك (عملية سياسية وإدارة موسمية للعملية) مع إبعاد تأثير المؤسسات السياسية تحت أي ذريعة كانت.
- على الدولة أن تتقبل اختلاف التوجهات كافة؛ في حدود الثوابت الوطنية وفتح المجال للمعارضة لممارسة نشاطها بحرية في هذا الإطار.

المراجع باللغة العربية
الكتب:

1. أرندت حنة ، أسس التوتاليتارية، الترجمة: أنطوان أبو زيد، الطبعة الثانية. بيروت، 2016.
2. بيات آصف ، الحياة السياسية: كيف يغير البسطاء الشرق الأوسط، ترجمة: أحمد زايد، الطبعة الأولى. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.
3. مروان حرب، الشهادة حدود تجربة التحديث السياسي في لبنان، ترجمة: سليمان رياشي. الطبعة الأولى، دار سائر المشرق للنشر والتوزيع ، 2012.
4. دال روبرت ، التحليل السياسي الحديث: الترجمة، د. علاء أبو زيد، الطبعة الأولى. مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1993.
5. هنتغتون صامويل، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، تصدير: فرانسيس فوكوياما، الترجمة: حسام نايل، الطبعة الأولى. بيروت، لبنان: دار التنوير للطباعة و النشر، 2017.
6. عبد العالي عبد القادر، محاضرات النظم السياسية المقارنة، جامعة سعيدة - د مولاي الطاهر، 2008.
7. غير تيد روبرت ، لماذا يتمرد البشر، الترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى. دبي، 2004.
8. لونيسي راج ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين، دار المعرفة. الجزائر، 1999/12/01.
9. مسري مسرة، "قواعد الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية مؤشرات الديمقراطية وقياسها والتمكين في إطار التحولات العربية" أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية. بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى ، 2015.
10. نسيب محمد أرزقي ، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية: أسلوب ممارسة الحكم في الدولة المعاصرة. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية. 1998 .
11. النقيب خلدون حسن :الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر .بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

المقالات والدراسات العلمية

1. بكاي رشيد، د معاش طيب، كرونولوجيا الاحتجاجات في الجزائر- محطات تاريخية، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 03، العدد 01، مارس 2021، ص 192-202.
2. بلحاج صالح، التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم و النظريات. مجلة أكاديميا. العدد 1. الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2013، ص 01-20.

3. بوعقادة فاطمة الزهراء، التعديلات الدستورية في الجزائر، مذكرة مقدمة من أجل الحصول على شهادة الماجستير، في إطار مدرسة الدكتوراه. جامعة الجزائر، 2015.
4. حجازي أكرم، الثورات العربية، ديناميات الفاعلين الاستراتيجيين، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الخامس للحملة العالمية لمقاومة العدوان. تونس 17 ديسمبر / كانون أول، 2011، ص 01-44.
5. صادق حجال، إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي: الحالة الجزائرية أنموذجا. مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2019.
6. مراد طرابلسي " الشاذلي بن جديد يطيع أوامر العسكر و يرحل، حدث في الجزائر صيف 1991، مجلة البيان، العدد 193، ص 55.
7. يونس محمد فاتن، النشاط السياسي للجهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر منذ 1992-1997: مجلة كلية العلوم الإسلامية، مجلد، العدد (14/1)، 2013، ص 01-31.

المصادر القانونية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الأمر رقم 01-21 مؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق مارس سنة 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات. العدد 17.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ديباجة دستور 2020 في الجريدة الرسمية، 30 ديسمبر 2020.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي العدد 27. 1989/07/05.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم يتضمن إعلان إقامة مجلس أعلى للدولة في: 1992/02/14.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 المتضمن تعديل الدستور، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002.

المصادر الإلكترونية:

1. بارومتر العربي https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/Algeria_Report_Arabic_Public-Opinion_2019-1.pdf تاريخ التصفح: 2022/10/14.
2. بلقاسم القطعة، الدور السياسي للقوات المسلحة في الجزائر الجديدة، مركز مالكو كير-كارنيغي للشرق الأوسط. 17 مارس 2021. الموقع: <https://www.carnegi-mec.org>
3. لقرع بن علي، السلم الاجتماعي بين دولة الرفاه ودولة الربيع النفطي "إشارة لحالة الجزائر". المركز العربي الديمقراطي، 09 يناير 2017. <https://democraticac.de/?p=42285> تاريخ التصفح 2022/10/13 11:10.
4. مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي "2018" <https://bit.ly/1e7qLWK> تاريخ التصفح: 2022/10/14.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Giovanni,E.Reyes, **Four main theories Of Development: modernization, Dependency, Word-System, and Globalization**, USA: University of pittsburg. 2001.
2. Linz,J. totalitarian and authoritarian regimes, collorado : **Lynne Rienner publishers**.2000. Seymour M lipset & Stein Rokkan. "Cleavage Structures, Party systems, Voters Alignment" : **An Introduction. Arizona state University LibRARY**, chapter1,1967.
3. Lipset,S.Martin .some social requisities of democracy : Economic development and politic Ligitimacy. **American political science review**. Vol53, No 1.1972.
4. Khaled nezzar, **Mémoire Du Général**, Chihab édition, Alger.1999.
5. Philippe,C.schmitter. is it safe for transitologists& consolidologists to travel to the middle east and north africa ?. **Standford university**. Consulté le 03 28, 2022, sur fsi-live.s3.us-west-amazonaws.com: <https://fsi-live.s3.us-west-amazonaws.com>.
6. Przeworsky Adam & Fernando Limongi, Modernization: theory and facts, **world politic**. Vol49.1997.
7. Schlumberger.L authoritarianism and authoritarianisation : **researchgate publications**. Feb 2020.
8. Smesler, Neil , Toward a Theory Of Modernization.: **the Natural history press**. Garden City, 1967.
9. Michael Wahman, Jan Teorell and Axel Hadenius. Authoritarian regime types revisited: updated data in comparative perspective.**contemporary politics**. vol No, 2013.

- 10.Alexis De Tocqueville.**The old regime and revolution**.trans by press bonner, J
New York. Harper press.1856 .